الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870_1900

أ. نادية زروق
جامعة بوزريعة 2

يمثل الاستيطان الفرنسي في الجزائر القضية الأساسية من مجموع القضايا الاستعمارية, وذلك لما يترتب عليه من مصالح اقتصادية, سياسية واجتماعية, وإن كانت هذه القضية محل اهتمام الإدارة الفرنسية على مر السنين إلاّ أنّ سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة شجعتها بقوة لخدمة نفوذه الامبريالي, حيث وصل عدد سكان الأوروبيين في الجزائر خلال 1870 1900 إلى 610210 نسمة على مساحة تقدر 687000 هكتار.

نحاول من خلال هذا المقال إبراز أهم الوسائل التي اعتم الجمهورية لتدعيم الاستيطان في الجزائر مثل إنشاء عدة مؤسسات م تعمير الجزائر بعناصر أوروبية, وإنشاء لجان لاستقبال وتوجيه المها ومنحهم امتيازات خاصة لتشجيعهم على الاستقرار, مثل بناء م استيطانية بمختلف تجهيزاتها , منحهم ملكية العقار بعد خمس سنوات بصفة نهائية وإعفاءهم من الضرائب. كما أردنا إبراز البرنامج المكثف لتهجير الفلاحين في المقاطعات الفرنسية الجنوبية التي أصيبت مزارعها بمرض الفيلوكسيرا سنة 1880. ولما كان الاستيطان مرتبط بالأرض أشرنا إلى تفنن الإدارة الاستعمارية في ابتزاز وسلب أراضي الجزائريين بطرق غير مشروعة. إلى جانب ذكر الإجراءات الفرنسية في تدعيم الاستيطان بمشاريع اقتصادية مختلفة كإنشاء السكك الحديدية , بناء السدود المائية وصرف المياه

وإنشاء صناديق القرض بتخصيص رأسمالها للنشاطات الزراعية والتجارية هدفها منح القروض للمستوطنين.

في ظل الوضع السياسي الجديد الذي أسفرت عنه الحربْ الفرنسية البروسية بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة في الرابع من سبتمبر 1870, وانعكاس ذلك على الجزائر بقيام ما تسميه مدرسة التاريخ الاستعماري بنظام الحكم المدني، وأمام إلحاق مقاطعتي الألزاس واللورين بألمانيا، عهدت حكومة الجمهورية الثالثة إلى إصدار قوانين تشجع من خلالها حركة الهجرة والاستيطان للاعتماد عليها كمراكز قوى بصورة ثابتة ودائمة. والإشكال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف نظمت فرنسا حملتها الاستيطانية في الجزائر خلال هذه الفترة ؟ وما هي أبعادها السياسة ؟

نعني بالاستيطان الفرنسي في الجزائر محاولة المستعمر تثبيت وغرس سلالته البشرية وعرقه وخلق مجتمع جديد مجانس ومماثل لمجتمعه وذلك باستبدال عرق بعرق وسلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضي المستعمرة وهو على شكلين استيطان رسمي تتحمل السلطات الفرنسية أعباءه واستيطان حر (تلقائي) الممارس من قبل مستوطنين أحرار وهو متمم للاستيطان الرسمي الذي اتخذ فيما بعد مكانة هامة إلى جانبه، ليتحول إلى أداة رئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر[1].

نظمت الجمهورية الثالثة حملتها الاستيطانية بداية من قانون 21 جوان 1871 والذي كان بمثابة نداء واستدعاء لسكان الألزاس واللورين إلى الجزائر بعدما تعاطفت معهم الجمعية الوطنية برفضها التخلي عن السلالة الفرنسية بعدما فقدت أراضيها ونص على منحهم 20 ألف هكتار من أفضل الأراضي التي بحوزة الدولة مع منحهم حرية إختيار الإقليم ومجانية التنقل وعينت لجنة من 15 عضو لتحضير الإجراءات اللازمة[2]

وفي 13 سبتمبر أصدر قانون أخر نص على إنشاء لجان في بلفور (Belfort) ونانسي[3](Nancy)لاستقبالهم وتوجيههم في الأقاليم الجزائرية الثلاثة وبوصولهم تحصلوا على منزل وقطعة أرض، كما تقوم الدولة بدورها لتضمن لها النقل وإلحاق مراكزهم بالخدمات الضرورية كقنوات المياه، مدرسة كنيسة ومقر للبلدية [4] .

وإن كانت أراضي الدومين في 1869 تحوي على 20700 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة فإنّ مصادرة أراضي الجزائريين بعد ثورة المقراني أضاف إليها تقريبا 500.000 هكتار والتي وزّعت على سكان الألزاس و اللورين[5] مجانا فتمّ إنشاء مراكز جديدة بقوة في الجزائر وقسنطينة، أما إقليم وهران لم تنشأ فيه عدد كبير بسبب قلة أراضي الدومين فيها، لكن تم الوصول إلى الحدود المغربية أين أنشئ مركز زراعي وتجاري في لالة مغنية. وخلال سنتين 1872 –1873 تمّ إنشاء ما لا يقل عن 84 مركز والتي ارتبط تعميرها بإجبارية الإقامة [6].

وفي 15 جويلية 1874 أصدرت الإدارة الفرنسية قرار ينص على منح ملكية العقار للكولون بصفة نهائية بعد خمس سنوات من الإقامة، وبعد أربع سنوات وبتاريخ 30 سبتمبر 1878اصدر قرار ينص على منح الضيعات للرأسماليين الذين لهم رأس مال يمثل 150 فرنك مقابل الهكتار وهؤلاء الرأسماليون يمكن إعفائهم من شرط الإقامة على الأرض في حالة ما إذا أقاموا خلال خمس سنوات عائلة واحدة أو عدة عائلات أو أقام الرأسمالي تجهيزات على الأرض قيمتها 150 فرنك مقابل الهكتار الواحد كما منح المرسوم المستفيد الذي أقام سنة على الأقل حق التخلي عن الامتياز لشخص أخر ويمكن للمستفيد الذي أقام منشآت سكنية أو فلاحية بمبلغ 100 فرنك للهكتار الواحد أن يتحصل على شهادة الملكية بعد ثلاث

سنوات، كما أنّ المرسوم أعفى المستفيدين من الضرائب العقارية لمدة عشر سنوات[7]. وظلّ هذا القرار معمول به، والقاعدة المنظمة للاستيطان الى بداية القرن العشرين، رغم المحاولات الكثيرة لإعادة صياغته خلال جلسة المجلس الأعلى والمساعي لدى الحكومة الفرنسية خاصة خلال 1891 من طرف الحاكم العام كامبون[8].

وضعت السلطات الاستعمارية مسؤولية الاستيطان في يد مؤسسات كثفت من جهودها لتعمير الجزائر منها، مؤسسة حماية سكان الألزاس واللورين ومؤسسة الاستيطان، مؤسسة بورلي (Bourlier) [9] ولجنة ولسكي (wolskie) وجمعية الاستيطان[10]، وانطلاقا من هذه المجهودات شهدت الجزائر موجات كبيرة من الاستيطان الرسمي في السنوات الأربع الأولى وهي المرحلة النشيطة للاستيطان بنسبة 50 [11]%. والواقع أنّ هجرة هؤلاء المنفيين وكلهم تقريبا كانت فشلا فمن أصل 1183 عائلة أسكنت بنفقات تقدر بـــ 7.689.500 وبـــ 6500 فرنك للأسرة لم يستقر في الأرض سوى 906 عائلة وغادرت 277 منها[12]، وللإشارة فإنّ هذه النفقات لم تكن من ميزانية الدولة، إنما من الضريبة التي فرضتها السلطات الاستعمارية على القبائل الثائرة في ثورة المقراني والحداد وهي غرامة حربية تساوي عشر مرات الضريبة السنوية التي تؤديها للدولة.

وابتداءً من سنة 1880 عرف الاستعمار الحر نفساً جديداً، نتيجة لحركة ظرفية قامت بها مجموعات من مزارعي الكولون من الجنوب الفرنسي، بعدما أصيبت مزارعها بمرض الفيلوكسيرا، وقد كان لهذا العنصر المختص أثر فعّال في تطوير زراعة الكروم وفي جلب مجموعات كثيفة من اليد العاملة الفلاحية من إسبانيا وإيطاليا، ومالطة، واستقرارها بالجزائر[13]. وهذه الهجرة أشاد بها "السيناتور ديد " حيث صرح أنّ مهاجري الألزاس

واللورين جاهلين للهجرة الوطنية بالوعي الوطني، أما آلاف المزارعين الذين قدموا بعد مرض الفيلوكسرا من:[14] var ,Isère, la Drome. Garde فقد حملوا معهم زراعتهم ونشاطهم وهم الكولون الحقيقيون حيث أسسوا القرى الأولى وكذلك زراعة الكروم.

وأمام البرنامج المكثف في المقاطعات الفرنسية، وصلت من فرنسا 4000 عائلة خلال عشر سنوات، ونجد أنّ الاستيطان شمل حتى فرنسيي الجزائر، حيث من سنة 1871 إلى سنة 1874 سلمت لهم 2079 هكتارا من مجموع 2837 هكتارا التي تنازل عنها للمهاجرين[15].

وخلال هذه العشرية من 1871 إلى نهاية 1880 تمّ التنازل للاستيطان عن مساحة تقدر بـــ 401.099 هكتارا أي بـــ 8641 قطعة ارض لكل عائلة وبمبلغ 40.109.900 فرنك،. وأنشأت الإدارة الفرنسية أكثر من 264 مركز في إقليم وهران و 117 في إقليم قسنطينة [16] وتجاوز عدد الفرنسيين في نفس الفترة من 129.998 إلى 195.418 بزيادة تقدر بـــ 50.32 % أي انتقل من 115.516 نسمة إلى 181.354 وحتى الأرياف أين نجد عدد الجزائريين كبير لأنّ المجتمع الجزائري مجتمع ريفي فإنّنا نسجل استقرار عدد الأوربيين فيها حيث وصل عددهم إلى 145.710 في 1881 بعدما كانت 100.549 في 1871 أي بزيادة تقدر بـــ 45% .

وبصفة عامة بلغ عدد المستوطنين خلال العقد الأول من عمر نظام الجمهورية الثالثة بـــ 376.772 مستوطن[17] . ولكن شرط الإقامة الجبرية حرّف بسهولة فعهدوا باستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين والكثير منهم باعوا أراضيهم، ومنذ عام 1882 كانت 2331 عائلة قد تخلت عن أراضيها [18].

إنّ تحضير الإدارة الاستعمارية للبرنامج الاستيطاني في بداية العقد الثاني (1881-1897) اصطدم بعدم وجود الأراضي الكافية لأنّ ما تبقى يشكل نقاط ضعيفة وكان ألبير قريفي قد صرح قبل ذلك في المجلس الأعلى في جلسة شهر ديسمبر 1879 أنّه من بين ثلاثة أخماس من الأراضي التي يجب أن يتم عليها مراكز استيطانية غير متوفرة[19]. ويجب شراءها ويكمن المشكل كما يقول فوريير أن أراضي الجزائريين لا تباع[20] لذا تفننت فرنسا في ابتزازها وسلبها من الأهالي بطرق غير مشروعة .

وقد لزم ذلك ميزانية كبيرة والتي كانت محل نقاش الغرفة البرلمانية بداية من 1881 حيث طلب توسون "Thomson" مقرر الميزانية لسنة 1881 تخصيص ميزانية للاستيطان تقدر بـــ 2.570.600 فرنك، وفي 28 ديسمبر 1883 عرض وزير الداخلية كونستو "Constans" ووزير المالية موغا "Mauguin" بعرض مشروع الخمسون مليون لبناء 300 قرية ، 150 قرية على أراضي الإدارة الفرنسية (الدومين)، و150 قرية على أراضي الجزائريين التي يتم شراءها والمقدرة بـــ 300.000 هكتار و بـــ 2000 هكتار للقرية وتعميرها بـــ 15.000 عائلة والتي تمثل 60 ألف فرنسي وهو العدد على حد قولهم الذي ستبدأ به الحضارة.

فصوت البرلمان سلبا على المشروع بـــ 249 صوت ضد 211 صوت ويبدو أنّ الفشل البرلماني هو سبب إفشال وتراجع الإدارة العليا عن مشاريع الاستيطان الرسمي حيث لم يستقبل إلاّ 241 مستوطن في سنة 1883، ورغم ذلك نجد أنّ عملية الاستيطان لم تتوقف خلال هذه العشرية (1881-1891) التي ميزها نظام الإلحاق تحت حكم تيرمان حيث أنشئ 104 مركز على مساحة تقدر بـــ 176.000 إلى جانب تخصيص 338 عقارات صناعية، فارتفع بذلك عدد المستوطنين إذ تجاوز عدد الفرنسيين

195.418 إلى 267.672 أي بزيادة تقدر بـــ 36.97% وعدد الأجانب إلى 233.169 نسمة. وكان لقانون 1 مارس 1888 دورا في ارتفاع عددهم. وعن عدد الأوربيين في الأرياف وصل إلى 198.985 بعدما كان عددهم 146.657 في سنة 1881 أي بزيادة 28.6%[21]. وأمام هذا الاجتياح تحولت البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحية والذي يدخل في إصلاح توسيع المراكز الاستيطانية القديمة حيث حولت بلدية وادي الحمام المختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحية بمقتضى مرسوم 22 ماي 1885 ومنحها اسم دوبلينو(Doblineau) الذي تبناه المجلس البلدي لمدينة معسكر في اجتماعه يوم 10 جوان 1884 وذلك لاحتوائها على مركز استيطاني وهو مركز وادي الحمام[22].

إنّ رغبة الإدارة الاستعمارية في احتلال كل شبر من الجزائر واستغلال ثروتها الاقتصادية المرتبطة باستلاب ثروة سكانها هو ما جعلها تمارس مختلف الوسائل للوصول إلى هدفها، وإن كان الاستيطان الزراعي قد مكنّها من تعمير الجزائر بجنسيات مختلفة مع استغلال أراضيها، فإنّ الاستيطان البحري وجه أخر لاستغلال الساحل الجزائري الواسع والغني بثروته والذي يمتد على طول 1200 كلم، حيث احتوى الساحل الجزائري على 4000 صياد تقريبا كلهم أجانب وإن كانت المحاولات الأولى لتعميره تجسدت في عين البنيان، فوكة، سيدي فرج، إلا أنّه لم يتم إتمامها. وإذا كان دي قيدون بذل جهدا في ايڤربيلو (Herbillon)[23] فإنّ تيرمان حاول في 1890 توظيف صنّاعي ستورا ثلاثون عائلة وفي1891 تمركزت على ساحل بجاية 12 عائلة من أصل كوليور(Collioures) لكن كامبون أعاد طرح القضية من جديد في 1893 فأنشأ ثلاثة قرى على مقربة من أكبر سوق للاستهلاك في الجزائر وهي: "Jean- Bart " في عام 1893، سركوف

(Surcouf) في عام 1895لا التي أنشت في رأس ماتيفو(cap-matifoul) والثالث في لابيروز(la Pirouse[24] في سنة 1897[25]. واستفاد كل مستوطن بمنزل وحديقة يصبح مالك لها بعد خمس سنوات من الإقامة، ووسائل صيد بثمن 2000 فرنك ، ومنحة الهجرة بـــ 200 فرنك[26].

نظرا للمجهودات التي سبق ذكرها فإنّ الاستيطان توسع خلال العقد الثالث (1897-1901) بطريقة كبيرة بالمقارنة مع العقدين الأوليين، حيث تم إنشاء وتوسيع 103 مركزا على مساحة تقدر بـــ 120.09 هكتارا ومع تضافر عوامل أخرى ارتفع عدد المستوطنين إلى 364257 فرنسي في 1901 و245.953 أوروبيا وسجلت الأرياف 198975 من السكان [27].

يبدو أنّ الجمهورية الثالثة ربحت رهانها كما يقول أجرون خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حيث وصل عدد المستوطنون إلى 610210 نسمة على مساحة تقدر بـــ 687.000 هكتارا في سنة 1900[28]. وهم عبارة عن فلاحين و ملاكين، مزارعين ميسورين ومتشردين جاءوا ينشدون الثروة [29]. فأصبحت أرض الجزائر مكان توظيف أو مضاربة للمستوطنين وبإيعاز من الدولة.

برر فوريير " H.Fourrier " الثراء الذي وصل إليه المستوطنون وأثنى عليه، حيث قال: إنّ الثراء كان صعبا بالنسبة للمستوطن، حيث نجد في مراكز شلف المقابر أكثر تعميرا من القرى نفسها"[30]. ويريد الوصول من خلال ذلك إلى استبيان معاناتهم وإعطائهم الحق والمشروعية لما وصلوا إليه من ثراء.لكن "فوريير " تغافل عن عدد مقابر المسلمين التي تعد بمئات الآلاف بسبب الجرائم التي ارتكبوها في حقهم، من أجل الوصول إلى ذلك الثراء، حيث افتتح النظام المدني للجمهورية الثالثة في الجزائر بمذابح جماعية أثناء قمع ثورة المقراني والشيخ الحداد، مثل مذبحة عين ياقوت

التي أعدم فيها الأبرياء وتم التمثيل بجثثهم وحتى الفرنسيين أنفسهم وصفوها بأنّها بشعة تثير الاشمئزاز .

الاستيطان الرسمي، الاستيطان الحر، الاستيطان الزراعي، الاستيطان البحري كلها مصطلحات برؤى استعمارية وأبعاد إستراتيجية ، حيث ربطت الإدارة الفرنسية الاستيطان بأعمال بناء مراكز وجلب المزيد من المهاجرين ليتفوق العنصر الأوروبي على الجزائري وكما دعمت كل هذه الأشكال، بإصدار قوانين للوصول إلى الهدف، منذ 24 أكتوبر 1870 بمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بطريقة جماعية، حيث تجنس من سنة 1870 إلى سنة 1901 57.132 [31] يهوديا وذلك حتى يتغلب العنصر الفرنسي.

و في أول مارس 1881 أصدر قانون يمنع السفن الأجنبية بالصيد في المياه الإقليمية بالتالي فالملاحون الأجانب الذين يمسهم الإجراء في المستعمرة طلبوا الجنسية الفرنسية فتضاعف عددهم أربع مرات وذلك ما تظهره الإحصائيات:

السنة	عدد الأوروبيين المجنسين
1886	473 أوروبي مجنس
1887	1756 أوروبي مجنس
1888	1998 أوروبي مجنس
1889	1624 أوروبي مجنس.

وبلغ عدد المتجنسين الأوربيين حسب إحصاء 1901 بـــ 71.113 وكل ذلك أدى إلى ارتفاع عدد السكان الفرنسيين والمستوطنين بصفة عامة وساعد ذلك على ارتفاع الولادات[32] والزواج المختلط.

كما لجأت السلطات الاستعمارية إلى تدعيم الاستيطان بمشاريع اقتصادية مختلفة، وهذا يدخل في إطار عملية بحثها عن الطريقة لإثبات مشروعية تواجدها في الجزائر ومن بينها إنشاء سكك حديدية التي بلغ طولها سنة 1892، 3033 كلم وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية التي بلغ طولها آنذاك 3079 في بلد يرتفع عدد سكانها عن سكان الجزائر بنصف مليون، ولجأت في ذلك لعدة طرق منها السماح للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء، مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير فهذه السكك تساعد أيضا على حسن استغلال واستخدام الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج ليحقق أكبر عائد من الأرض إلى جانب استغلال ثروات الجزائر النباتية والموارد الأولية وتحويلها إلى فرنسا لتدعيم اقتصادها[33].

وتعتبر الموارد المائية من الوسائل التي اهتمت بها فرنسا لتدعيم زراعة الكولون وكان ديمونتيش قد أشار إلى ذلك بقوله: " إمنحو لي مياه صالحة للزراعة أصنع لكم أفضل مستوطنة".

لذلك اتخذت فرنسا عدة إجراءات منها قرار 22 ديسمبر 1899 الذي بموجبه أصبح استخدام المياه مرهونا بموافقة الدولة، كما منحت أراضي بور عن طريق الامتياز إلى الشركات مقابل بناء السدود المائية[34]. وتقوم أيضا بأعمال التجفيف وصرف المياه. وكانت لهذه السياسة نتائج وخيمة مثل إتلاف الأراضي الزراعية بدلا من تحسينها خاصة الأراضي الرطبة فأثر ذلك على الإنتاج وحوّل الفلاحين الجزائريين إلى كادحين[35] إلى جانب ذلك أنشئت صناديق القرض والتعاضديات لتحقيق المشروع الاستيطاني الشامل، حيث أنشئت في 30 أكتوبر 1880 " مؤسسة القرض المالي والزراعي للجزائر"حيث خصص رأسمالها للنشاطات الزراعية والتجارية، وكان الغرض منها تقديم العون للمستوطنين بمنحهم قروضا مالية على المدى

الطويل من عشر سنوات حتى ثلاثين سنة مقابل فوائد تتراوح بين 5% إلى 7 % و إلى سنة 1894 ارتفع عدد المؤسسات البنكية في الجزائر إلى 24 مؤسسة، وتمكن الرأس المال البنكي خلال هذه الفترة من مراقبة توزيع الإنتاج الزراعي والإشراف على عمليات الجمع والتخزين والنقل والبيع في الأسواق الفرنسية خاصة بعد صدور مرسوم 1892 القاضي بإنشاء الاتحاد الجمركي مع فرنسا[36].

أما الجزائريون استبعدوا من الاستفادة من القروض البنكية نظرا لغياب الضمانات باستثناء الذين بحوزتهم سندات ملكية لأنّ فرنسا جعلت من فرنسة الملكية الأرضية شرطا أساسيا لتقديم القروض، كما أنّ الانضمام إلى هذه البنوك يستدعي دفع رسوم الاستبيان والتي اعتبرها الجزائريون عبئا ضريبيا إضافيا[37].

وبسبب البؤس الذي وصل إليه الفلاح الجزائري صدر قانون 14 أفريل 1893 يقضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم " الشركات الأهلية" بهدف مساعدة الفلاحين الجزائريين الفقراء بسبب التناقص السريع لأراضيهم، وتقديم قروض مالية بغرض تطوير محصولهم الفلاحي وتحسين أدوات العمل وتجديدها من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي. لكن هذه الشركات لم تكن تتوفر على رؤوس أموال كافية، ولم تكن توافق سوى على قروض صغيرة وقصيرة المدى للمشاركين القادرين على أداء الديّن ولموسم زراعي واحد فقط وهذا ما يجعل الفلاحين الجزائريين الفقراء والخماسين خاضعين تحت رحمة المرابين[38].

وانطلاقا من كل ذلك نجد ان للاستيطان خلفيات إيديولوجية وسياسية وإستراتيجية، بحيث كانت الجزائر مخبرا لتجريب وتنفيذ المشروع الاستعماري عن طريقه ،وذلك للوصول إلى الاندماج النصفي حيث لم يكن

يهدف إلى استلاب ثروة البلاد لكن كان يعتبر الجزائري المسلم سوقا ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر بالعمل الشاق وبالأجر الزهيد ليظل منتجا مسلوبا من كل مقوماته الفكرية والإنسانية ليصبح إنسانا خاضعا إلى جانب إنشاء وإقامة كيان اجتماعي غريب في هذا البلد وإقامة نظام سياسي متجدد حسب أطماع المستوطنين وربط الفئة القليلة من الشعب حضاريا وثقافيا بالشعب المستعمر، ولا يكون ذلك الاّ بتفتيت القاعدة الديموغرافية المحلية ومن ثمة الوصول إلى تكوين دولة استيطانية، لتمـــرر من خلالها المشاريع الاقتصادية من مناظر مختلفة،وذلك ما يفسر استقرار المستوطنين في المناطق الشمالية والساحلية لفرض التوطين والتوسع والاستغلال وكانت للدراسات والأبحاث المستشرقين حول الجزائر ونظرياتهم المتعددة الدور الكبير في ذلك، إلى جانب دور التيارات الفكرية الأخرى مثل المسيحية، الكاثوليكية، والسانسيمونية و الماسونية [39]. وكان الحاكم العام تيرمان قد صرح بذلك في جلسة مجلس الشيوخ سنة1891 بأنّ:" إشكالية الاستعمار عن طريق الاستيطان هي القضية الأساسية من مجموع القضايا كلها لأنّ هذا العمل يترتب عليه مصالح اقتصادية، سياسية واجتماعية، حيث بالاستيطان وفقط نتمكن من الاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي المزروعة وأيضا غير المستعملة في التل وتطوير صناعتنا وتوسيع احتلالنا وسيطرتنا ..." [40].

كما أنّ سياسة الاندماج بشعارات مختلفة كالتمدن والحداثة والعصرنة والحماية من الخلفيات التي رافقت السياسة الاستيطانية، حيث كان الهدف المصرح به في الخطابات الرسمية أنّ استقدام العدد الكبير من المهاجرين للاعتماد عليهم في نشر الحضارة، لكن علينا أن نتساءل حول نوعية هؤلاء المهاجرين الذين يقومون بالعملية الحضارية ؟!

وكما أنّ التصريحات السياسية للكثير من الشخصيات توحي بذلك حيث واصل تيرمان بتحديد هدف السلطات الفرنسية من الاستيطان المتمثل في تنمية وتحديد الحوار بين الجزائريين المسلمين والأوربيين لإطلاعهم على روائع الحضارة الفرنسية وبالتالي تقريبهم إليهم [41].

وإن كان هذا الخطاب يعبر عن نية إدماج الجزائريين بالفرنسيين إلاّ أنّنا لم نجد أي تقارب قد حدث بين الطرفين حيث نجد السياسة المطبقة أدمجت الفرنسيين دون الجزائريين، وأنّ التقارب الذي تمّ استخلصه من خلال السيد والعبيد، والغالب والمغلوب والمالك والخمّاس، لأنّ الاندماج في نظر الفرنسيين قد تحقق في الجزائر خلال هذه الفترة بمجيء الجزائريين إلى العمل في مزارع الكولون من تلقاء أنفسهم !

الهوامش :

---

[1] بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962**، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،(د.م.ط)2008، ص: 74.

[2] peyerimhoff , **la colonisation officiel de 1871 à 1895** ,édition du comité Bugeaud ,Tunis, 2ed,1928, P :41-42

[3] بيلفورBelfort مقاطعة من إقليم الألزاس الفرنسية في شرق فرنسا قرب الحدود مع ألمانيا، وهي عاصمة إقليم بلفور منذ 1871، وتعتبر طريق استراتيجي طبيعي بين نهر الراين ونهر الرون أصبحت إقليم ألماني منذ 1871 ، أما نانسيNancy هي منطقة من إقليم اللورين وهي عاصمته تقع في شمال شرق فرنسا، بقيت فرنسية بعد حرب السبعين وأصبحت منذ ذاك أهم مدن فرنسا الشرقية.

[4] Ibid ,P :41

[5] الألزاس Alsace تعود أصول المنطقة الثقافية و اللغوية إلى الشعب الجرماني ، حيث كانت هذه المنطقة مأهولة من جانب الكلت ثم سقطت تحت سيطرة روما التي بنت العديد من المخيمات، و بعد عدة محاولات للاختراق طرد الألمان الرومان في 378م و هي منطقة تقع شمال شرق فرنسا و أصبحت بعد حرب السبعين منطقة ألمانية ، أما اللورين Lorraine هي إحدى أقاليم

فرنسا 26 عاصمتها ميس و لورين هي المنطقة الفرنسية الوحيدة التي تشترك بالحدود مع ثلاث دول ، بلجيكا ، لوكسومبورغ و ألمانيا تقع في الشمال الشرقي لفرنسا من أكبر مدنها Metz و أصبحت تابعة للإمبراطورية الألمانية سنة 1870 إلى غاية 1919.

(6) Ibid ,p :45-46

(7) صالح عباد، **المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر، 1870 –1900** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر,1984 ، ص: 70

(8) Peyerimhoff, op.cit, P : 71.

(9) كلفت مؤسسة بورلي بتعمير قرية الأربعطاش بـــ 30 عائلة من المزارعين الفرنسيين أين يكون ثلثهم من الجزائر محليا، وثلثين أخرين يستقدمون من فرنسا، في مدة أقصاها سنتين وتقوم بتنفيذ أعمال أخرى كبناء المنازل و تهيئة الأراضي.

(10) دورجمعية الاستيطان منح سكان الألزاس واللورين مساعدات: منزل بـــ 2000 فرنك و 1500 فرنك لشراء الثيران والمواد الضرورية للعيش .

(11) Ibid,p:72.

(12) شارل روبير أجرون، **الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور ،ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر،ط2، 1982 ، ص: 86.

(13) نورالدين الدقي، **المغرب العربي والاستعمار الفرنسي** ، سراس للنشر، تونس,1997، ص: 71.

(14) هي مناطق تقع جنوب شرق فرنسا ، حيث تبعد لاغارد La garde عن باريس بـــ 699 كلم و عن فار Var بـــ 6 كلم و تقع في إقليم Var التابعة لمنطقة بروفنس ، ألب ، كوت ، دازر و التي عرفت الكوليرا في 1884 ، أما إقليم لادروم La drome إسمه نسبة لنهر لادروم و هو تجزئة من مقاطعة دوفيني ، أما إيزر Isère تقع في لادروم و منطقة الرون أب.

(15) Journal Officiel de la République Française, séance de 26 février 1891 ,P : 93.

(16) يوجد في إقليم الجزائر 72 مركز يتركز معظمها في مرتفعات منطقة القبائل والأطراف الشرقية لمتيجة، أما الجهة الغربية وفي الوديان بها أربعة، وبذلت مجهودات كبيرة في واد شلف وفي السواحل العليا للمدية وأومال Aummale حيث أنشئت كل واحدة ثلاثة مراكز وتم الوصول إلى الدهرة والهضاب العليا وحول السواحل الغربية، وفي إقليم وهران هناك 75 مركز تركزت أكثريتها في هضاب بلعباس، السهول العليا لمعسكر وفي السهول الساحلية ومحيط سباخة، ثم تعمير شلف ووديانه ، وأخيرا الدهرة أنشئ بها 03 مراكز وتلمسان 04 الهضاب بين شلف ومينا ثلاثة.

أما إقليم قسنطينة الذي يصل إلى 117 مركز نجد أنّ الجهود الكبيرة للإدارة الاستعمارية في هضاب سطيف وهضاب قسنطينة ووادي الصومام به 08 مراكز وسهول عنابة أربعة. والتلال الصغيرة بين قالمة وسوق أهراس ثلاثة والمرتفعات الساحلية الوسطى سبعة و قريتين في باتنة . ينظر Peyerimhoff,op.cit,p:57-58

(17) Ibid, P : 58.

(18) شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص: 86.

(19) Ibid : p : 59.

(20) H. Fourrier, **Question Algérienne**, , imprimerie du Cheliff, Orléon ville 1892, P : 59.

(21) Peyerimhoff, op.cit, P : 63-66.

(22) في 11 ماي 1851 وقع نابليون الثالث، رئيس الجمهورية الفرنسية العقد الرسمي لتاريخ ميلاد مركز وادي الحمام في جسر وادي الحمام على بعد 20 كلم شمال غربي مدينة معسكر لاستقبال 54 عائلة أوروبية من المنفيين بعد انقلاب نابليون واستفادت بـــ 700 هكتار أنظر ، بن عدة،ج1، المرجع السابق، ص: 64.

(23) إيربيلون تابعة لإقليم قسنطينة و هي بلدية كاملة الصلاحية ، تبعد بـــ 7 كلم شمال غرب عنابة ، و 5 كلم شرق رأس تاكوش و هي منطقة بحرية غابية.

(24) كل هذه المناطق تابعة لمنطقة تامنفوست ، و هي منطقة آمازيغية تعني الجهة اليمنى , دخلها الفينيقيون ليطلقوا عليها روس قانيا Rus –guniae ثم روس قونيا في عهد البيزانطيين في 30 ق م ، عرفت الفتوحات الإسلامية في القرن العاشر، بني برج تامنفوست في 1661من طرف رمضان أغا ، في 1835 منح الماريشال Drouet D'orlion أكثر من 4 آلاف هكتار من أراضي الدومين حول Rassaulta لأمير Mir البولوني الذي هرب إلى فرنسا منذ 1830 و تركها في 1839 فتحولت إلى أراضي عامة ، و في 1853 أنشأت قرية عين طاية بمساحة أكثر من 3 آلاف هـــ من الإقليم القديم Rassaulta ، فأصبحت تحوي على Fort de l'eau و هو مركزها و عين طاية و Suffren ، و لما أتى الكولون الأوائل الإسبان و الإيطاليين شيدوا ضيعة صغيرة ارتبطت بـــ La Rassaulta ثم بعين طاية و التي أصبحت فيما بعد بلدية – Cap matifou التي أنشئ فيها القرى الثلاثة , جون بار , سركوف , ولابيروز و هذه الأخيرة أنشأت في 1897 باسم المكتشف و الملازم الفرنسي Jean François de Galaup la perouse و هي قرية للصيادين الأوروبيين.

(25) إن مستوطن مركز Jean Bart " كان أكثرية سكانه من catalans أما سركوف عمر بمهاجرين من des provençaux، ولابيروز من corses. .

(26) Peyerimhoff, op.cit, P: 70.

(27) Ibid, P : 73.

[28] كما أنّ الجزائر استقبلت عدد كبير من المسافرين القادمين من فرنسا، وإسبانيا وانجلترا وإيطاليا حيث في سنة 1895 سجل 76716 مسافر وفي سنة 1900 سجل97.531 مسافر وفي مجموعها بلغ عددها من 1895 إلى 1900 بـــ 515.581 ينظر.Ibid, p :218

[29] أجرون ،الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص: 89.

[30] H. Fourrier, op.cit, P : 57.

[31] Peyerimhoff, op.cit, P : 212.

[32] من 1870 -1875 – الفرنسيين 5197 بنسبة %36.35

– الأوروبيين 4787 بنسبة %35.38

– الاسرائليين 1625 بنسبة %47.88

من 1895 -1900 – الفرنسيين 8.007 بنسبة %37.37

– الأوروبيين 8711 بنسبة %25.76

– الاسرائليين 2498 بنسبة %47.22 ينظر .Ibid,p :114

[33] بن عدة،ج1، المرجع السابق، ص: 166-168.

[34] مثل: سد الشرفة 2 (وادي سيق) 1880-1882 (مدة إنجازه)

سد الشرفة 3 (وادي سيق) 1886-1892.

سد قرقوق 2(وادي هبرة) 1882.

سد الحميز (وادي حميز) 1869-1894.

سد المحقن (وادي المحقن) 1879-1887.

[35] نفس المرجع، ص: 176.

[36] نفس المرجع، ص: 242-249.

[37] نفس المرجع ،ص: 258.

[38] نفس المرجع ،ص 405.

[39] **عمبراوي حميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، الجزائر،** منشورات، م.و.د.ب.ح.و.ث.1 نوفمبر 1954 ، 2007، ص: 72-77.

[40] J.O.R.F , séance ,de 27 février 1891,op.cit, P : 106

[41] بن عدة،ج1، المرجع السابق، ص: 46.